

تطبيق "حضورى" لمراقبة الأساتذة: فصل جديد من فصول انتهاك الخصوصية

مع إعلان وزارة التعليم السعودية عن اعتماد تطبيق "حضورى" لمراقبة حضور وانصراف جميع منسوبي المدارس من معلمين ومعلمات وكوادر إدارية، أُثيرت موجة من التعليقات المتباعدة، كان الجانب السلبي منها لافتاً، ومؤهلاً عدم رضا شريحة واسعة من الناس عن هذه الخطوة. فقد أظهرت ردود الفعل أن هناك شعوراً بالاستياء من التركيز المفرط على جانب "الرقابة" في مهنة التعليم، مع شعور عام بأن هذه الإجراءات قد لا تؤدي إلى تحسين حقيقي في جودة التعليم، بل قد تزيد من الضغوط على المعلمين. كما يثير تطبيق "حضورى" إشكاليات سياسية وقانونية وحقوقية تتجاوز مجرد كونه أداة تقنية لضبط حضور المعلمين. فالتجربة تُظهر أن استخدام بيانات حساسة مثل بصمات الوجه والصوت ومواقع GPS يجري في بيئه تفتقر إلى الشفافية الكافية حول كيفية جمع هذه البيانات أو تخزينها أو التعامل معها، مما يفتح الباب أمام انتهاكات محتملة للحق في الخصوصية. وبالرغم من وجود نظام حماية البيانات الشخصية في "السعودية"، إلا أن غياب آليات واضحة للحصول على موافقة حرة وصريحة من المعلمين يجعل المسألة أقرب إلى الإلزام الإداري منه إلى الإطار القانوني المتوازن. سياسياً، يبدو "حضورى" انعكاساً لنهج رقابي متشدد يركز على الضبط والمراقبة بدلاً من بناء الثقة، في وقت تعاني فيه المنظومة التعليمية من أولويات أكثر إلحاحاً مثل تطوير المناهج وتحسين بيئه العمل. وهو ما يُضعف صورة "الدولة" باعتبارها حامية للحقوق، ويعزز الانطباع بأن التكنولوجيا تُستخدم كأداة للسيطرة الإدارية لا كوسيلة للتحديث والإصلاح. كما أن التباين بين الخطاب الرسمي حول التمكين والحداثة، وبين واقع فرض أنظمة مراقبة حيوية دون حوار مجتمعي، يكشف عن تناقض سياسي يمكن له أن يعكس صورة سلبية عن "الحكومة السعودية" داخلياً وخارجياً، خاصة في ظل المقارنات الدولية التي تبرز الفجوة بين ما يجري في "السعودية" وبين المعايير العالمية لحماية الخصوصية وحقوق العمال. وهكذا، فإن "حضورى" لا يُخترل في جدل تقني، بل يتحول إلى ملف سياسي وحقوقي بامتياز، يثير تساؤلات حول التوازن بين السلطة والحقوق الفردية، و حول طبيعة العلاقة بين الدولة ومعلميها، في ظل رفض مجتمعي واسع ومخاوف حقيقية من تغول المراقبة على حساب الكرامة المهنية والإنسانية. كانت واحدة من النقاط التي انتقدتها المعلقين هو مبدأ التركيز على المظهر بدلاً من الجوهر، الذي يعمل التطبيق تبعاً له: رأى العديد من

المعلقين أن هذه الخطوة ترکز على جانب شکلی وهو "الحضور والانصراف" بدلاً من التركيز على جودة العملية التعليمية نفسها. علّق حساب باسم "فارس" بأن العبرة ليست بـ "البصمة والالتزام الشکلی"، بل بما يُقدّم داخل الفصل، وطالب بتقييم المخرجات وتوفير بنية تحتية جيدة للمدارس من ناحية أخرى، شدّه بعضهم بيئه التعليم بيئه طاردة بسبب المبالغة في الرقابة. أشار حساب "أحمد البراهيم" إلى أن التركيز منصب على "حضور، انصراف، تحركات، خريطة حرارية" بدلاً من تطوير المناهج وتحسين المبني. واعتبر أن هذا النوع من الرقابة يجعل المهنة غير جاذبة. كما طغت لهجة ساخرة على بعض التعليقات، حيث شدّه البعض هذا التطبيق بالرقابة المفرطة. علّق حساب باسم "قوت" قائلاً: "ودي أشوف الحلقة الأخيرة وش تبون بالضبط"، في إشارة إلى أن هذه الإجراءات لا تنتهي. بينما سخر حساب آخر قائلاً إن الأستاذة "شهرين نا يمين وما يبون البصمة عشان يكملون نومهم". ورأى البعض أن هذه الخطوة تعكس عدم ثقة في المعلم. علّق حساب باسم "الأعرابي القديم" باستغراب: "بصراحة لا أعرف لماذا هذا التشدد ضد المعلمين؟". واعتبر أن التطور الحقيقي يكون بتطوير المناهج وليس بمراقبة المعلم. إلى ذلك، كان القرار با بـ لانتقاد أنظمة الرقابة بشكل عام، حيث اعتبر أحد الحسابات أن هذه الأنظمة "مجلة"، وتکلف وقتاً ومالاً، وتنتهك الخصوصية، مقترباً بدلاً من ذلك قياس الإنتاجية بالكمية والإنجاز. هذا وتزايد المخاوف من القوة التي قد يكتسبها الذكاء الاصطناعي إذا تم توظيفه من قبل أنظمة سلطوية. فالسعودية، التي سبق أن وجّهت إليها اتهامات باستخدام أدوات رقمية للتجسس على معارضيها والتعدي على خصوصية مواطنيها، قد تجد في التقنيات المتقدمة المتاحة عبر الاتفاقيات الجديدة وسيلة لتوسيع قدراتها الرقابية. ومن بين التطبيقات المحتملة لهذه التكنولوجيا تقنيات التعرف على الوجه، التي تمكن الذكاء الاصطناعي من تحديد هوية الأفراد عبر مسح ملامحهم ومقارنتها ببيانات ضخمة في قواعد المعلومات، وبسرعة ودقة تفوق الإمكانيات التقليدية للأجهزة الأمنية. ومع أن هذه التقنية مستخدمة بالفعل في مدن عدّة حول العالم، إلا أن توسيع "السعودية" في تطبيقها قد يتبع لها تعقب الأفراد ليس فقط عبر الكاميرات، بل أيضاً عبر تحليل نشاطهم في وسائل التواصل الاجتماعي ومختلف المنصات الرقمية. وقد خلص تقرير لإحدى المنظمات إلى أن سجل "النظام السعودي" الحال على الممارسات الرقابية يبرهن على أنه ليس طرفاً مسؤولاً، وبالتالي لا ينبغي أن يُمنح وصولاً إلى أدوات الذكاء الاصطناعي المتقدمة. وأشار تقرير صادر عن منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، إلى أن رفض "السعودية" فرض تنظيمات صارمة على سوق التقنية، بهدف جذب الاستثمارات، أدى إلى شراكات جديدة مع الولايات المتحدة، لكن في ظل غياب الأطر القانونية المناسبة يُرجح أن يُستغل هذا التطور لتعزيز القمع وتکريس انتهاك الخصوصية. وفي السياق نفسه، صرّح الباحث الأسترالي في الثقة الرقمية لوك مون لمجلة Ethics and AI أن المبادئ الأخلاقية المعتمدة في مجال الذكاء الاصطناعي أثبتت عجزها وفشلها في الحد من الأضرار العرقية والاجتماعية والبيئية المترتبة على هذه التقنيات.

